أثر حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن

د. صقر سليمان الطاهات
قسم المحاسبة

عوض عادل القرعان
باحث بقسم المحاسبة

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة آل البيت
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن، واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي المسحي للوصول إلى نتائج تحليل بيانات الدراسة التي تم تجميعها من خلال تطوير استبانة خاصة بالدراسة ليتم توزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من المدققين الشرعيين العاملين في المؤسسات الإسلامية في الأردن، حيث قام الباحث بتوزيع (40) استبانة على العينة المذكورة وتم استرجاع (35) استبانة صالحة للتحليل، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لمبدأ حماية حقوق المساهمين ولمبدأ العدالة والمساواة بين المساهمين ولمبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات ولمبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات ولمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية. وتوصي الدراسة بضرورة إجراء برامج تدريبية للمدققين الشرعيين للحصول على شهادات مهنية تختص بالتدقيق الشرعي وعدم الاعتماد فقط على عنصر الخبرة.

الكلمات المفتاحية: *حوكمة الشركات، المدقق الشرعي الداخلي، أداء المدقق الشرعي الداخلي، المؤسسات الإسلامية.*

المقدمة

تعد الحوكمة واحدة من المتطلبات الإدارية لدى المؤسسات الإسلامية، وإحدى طرق استكمال عملية الإصلاح الإداري، رغم تعقد العمليات الإسلامية؛ لاختلافها شكلاً ومضمونًا عن العمليات التقليدية غير الإسلامية، إلا أن المؤسسات الإسلامية أثبتت وجودها المهم وشرعت في تطبيق حوكمة الشركات، رغم المنافسة القوية من المؤسسات التقليدية التي تعمل في نفس المجال. ومن الواضح أن تطبيق حوكمة الشركات له أهمية كبيرة يتوجب على المؤسسات الإسلامية الالتزام بتطبيقها؛ إذ تسهم في تخفيض المخاطر التي يمكن أن تواجهها مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأداء لديها، وحينما يرتفع مستوى الأداء تستطيع تسويق خدماتها محليًا وإقليميًا وعالميًا، وبالتالي فإن تطبيق حوكمة الشركات، يعطيها وضعًا تنافسيًا مميزًا.

ولفحص مدى التزام المؤسسات الإسلامية بالشريعة الإسلامية؛ جاءت مهام التدقيق الشرعي الداخلي لتبرز أهميتها والتي تشمل عمليات الفحص والتدقيق والتقويم لكثير من الأنشطة الإسلامية لمعرفة مدى التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كذلك متابعة جميع ما يصدر عن الهيئة الشرعية من توجيهات وقرارات، بالإضافة إلى مناقشة الملاحظات والقضايا مع الجهات المختصة في المؤسسة الإسلامية قبل إصدار التقرير النهائي من قبل المدقق الشرعي الداخلي، فضلاً عن تقديم المدقق الشرعي تقارير دورية تبعاً لنظام المؤسسة الإسلامي يتضمن نتائج المتابعة والفحص؛ ليتم رفعها إلى الجهات المختصة.

من هنا تسعى المؤسسات الإسلامية في الأردن لتحقيق مبادئ الحوكمة، وإيجاد البيئة الملائمة للتدقيق الشرعي الداخلي، الأمر الذي حققت من خلاله نجاحًا باهرًا في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية المتعاقبة على المستوى العالمي، مما يجعل استمرارية العمل بحوكمة الشركات مع التركيز على التدقيق الشرعي الداخلي أمراً مهماً وضرورياً لاستمرارية المؤسسات الإسلامية، الأمر الذي يدعم توجهات الدراسة الحالية في قياس أثر حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن (خشمان، 2015).

* تم استلام البحث في مايو 2020، وقبل للنشر في يونيو 2020، وتم نشره في سبتمبر 2022.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2022.257227

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: مفهوم الحوكمة المؤسسية

لا بد من الإشارة إلى أن مصطلح الحوكمة أو الحاكمية المؤسسية هو مصطلح أوجد ذاته وفرض نفسه طوعاً وقسراً، لما لتناغمه مع لفظي الخصخصة والعولمة دافع كبير وراء شيوعه (طالب والمشهداني، 2011).

فمصطلح الحاكمية مصطلح جديد بدأ يغزو الخطاب الاقتصادي، ويستخدم لتقييم ومراقبة أداء الأفراد والشركات وحتى الحكومات، وأصبح أحد اهم المعايير المستخدمة لذلك، وتعتبر الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وما رافقها من فضائح مالية تسببت في إفلاس العديد من المصارف والشركات الكبرى على مستوى العالم من أهم الدوافع التي حظيت بالاهتمام بمفهوم حاكمية الشركات وبداية انطلاقته الحقيقية لأول مره، مما كان له الأثر باهتزاز ثقة المستثمرين والمساهمين في الشركات سواء وطنية أو متعددة الجنسيات، إذ أن مبعث انعدام الثقة نشأ من عدم قدرة التشريعات والهيئات الرقابية على التنبؤ بفشل منشآت الأعمال وما يحاك داخل دوائر أصحاب القرار بالشركات المساهمة، ومدى المخالفات والتجاوزات الإدارية والقانونية من أجل الحصول على المنافع الخاصة، والاقتراض اللامحدود، والارتفاع النسبي للقروض المأخوذة لاعتبارات شخصية وسياسية وحصول هذه الشركات على مبالغ كبيرة من الديون قصيرة الأجل، وإخفاء تلك الديون عن طريق نظم محاسبية (الربيعي راضي، 2011).

فمفهوم الحاكمية يشير إلى مجموعة من الحوافز والقواعد التي يتم عن طريقها رقابة وتوجيه إدارة الشركة وصولاً إلى تعظيم كل من قيمة الشركة طويلة الأجل والربحية من أجل منفعة أصحاب المصالح والمساهمين (أبو النصر، 2015).

إن تعريف حاكمية الشركة يعني إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات، والعاملين في الشركة، وأصحاب المصالح وغيرهم وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقة التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة (بشير وتقرارات، 2018).

ومن رأي الباحث أن المقصود بحوكمة الشركات هي النظام الأمثل من أجل إدارة الشركات بما يتوافق مع الأساليب والمعايير العالمية التي تسعى لتحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف وحماية هذه المصالح.

أهداف الحوكمة المؤسسية

يسعى تطبيق مبادئ الحوكمة لتحقيق مجموعة من الأهداف تم الإشارة إليها من قبل الكثير من الباحثين حيث يمكن تلخيصها بما يأتي (خضر، 2012):

1- منع المخالفات الإدارية المتوقعة والحصول على توافق بين مصالح المساهمين ومصالح الإدارة.
2- محاولة التقليل من المخاطر سواء استثمارية أو مالية.

كذلك أضاف (عبد الله، 2013):

1- تبني استراتيجية استثمارية سليمة تضمن الحماية لحقوق المساهمين.
2- تنمية المدخرات عن طريق تعزيز دور أسواق المال.
3- رفع مستوى الثقة بالاقتصاد الوطني.
4- إثبات عنصر الشفافية ومرونة المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية.

أهمية حوكمة الشركات

لاقت حوكمة الشركات الاهتمام الكبير في الآونة الأخيرة وذلك نتيجة ظهور الكثير من حالات الفشل المالي والإداري في الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أسيا، ومن خلال النظر بالأسباب التي أدت إلى هذا الفشل، يتبين لنا عند عدم وجود إطار حوكمة فعال يمكن للقائمين على الشركة سواء كانوا مجلس إدارة أو مديرين أو موظفين بالقيام بأعمال تفضل المصلحة الشخصية على مصلحة أصحاب العلاقة سواء كانوا مساهمين أو دائنين أو موظفين أو عموم الجمهور (صلاح، 2010).

وبما أن العصر الحالي يسمى عصر العولمة نستطيع القول أن إدارة أي شركة تستطيع عن طريق الحوكمة الاستدلال بدرجة كبيرة بمصيرها ومصير اقتصاد الدولة ككل، حيث إن إجراءات العولمة مثل تطوير وسائل الاتصالات، وتحرير الاقتصاد وتدويله، والتحولات في أشكال ملكية الشركات مع زيادة عدد المستثمرين، والتكامل في ما بين الأسواق المالية، أظهر كل ذلك إلى الحاجة القوية لقواعد حوكمة الشركات التي تقوم على مساعدة الاقتصاد بشكل عام والشركات بشكل خاص على جذب الاستثمارات ورفع مستوى الأداء الاقتصادي مما يساعد على رفع القدرة على المنافسة (طالب والمشهداني، 2011).

مبادئ حوكمة الشركات

تختلف المبادئ للحوكمة نظراً لتجربة كل دولة على حدى، فيمكن أن تتماشى بعض المبادئ في دولة معينة ولكن في دولة أخرى لا، لما تواجهه من ظروف اقتصادية وسياسية، ولكن جميع هذه المبادئ هدفها واحد وهو ما تبحث عنه الحوكمة. وقد أقرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED في 1999، خمسة مبادئ اختيارية، وكان للبحث معالجة مبادئ الحوكمة تبعاً للتي أقرتها المنظمة وقد تم الأخذ بها وكأنها مبادئ مرجعية ويمكن الاسترشاد والاستعانة بها، بالإضافة إلى زيادة مبادئ جديدة تبعاً لما تحتاج إليها الدول حسب ظروفها. وتم إقرار هذه المبادئ في اجتماع الدول الأعضاء في منظمة OECD في الفترة 27-28 أبريل 1998، على أن تقوم حكومات هذه الدول الأعضاء بالاشتراك مع قطاعاتها سواء العامة أو الخاصة، بوضع مجموعة مقاييس عن حوكمة الشركات، وتم الاستجابة لهذا الطلب وأنشأت المنظمة فريق عمل خاص لوضع مبادئ غير مشروطة لحوكمة الشركات، كانت بدورها تمثل رأي الدول الأعضاء في هذا المجال (غضبان، 2015).

حيث أن هذه المبادئ هي عبارة عن معايير يقاس في ضوئها مدى تطبيق وتقدم الحوكمة في أي دولة من الدول، فكلما كانت هذه المبادئ الخمس مطبقة فيها، كلما استجابت الدول لمبادئ المنظمة وحظيت بثقتها وثقة الهيئات الاقتصادية، وتتمثل هذه المبادئ في:

1- **المبدأ الأول: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية:**

يؤكد هذا المبدأ على ضرورة تحقيق حقوق المساهمين من تداول وشراء وبيع وتحويل وغيرها، وهناك بعض الإرشادات تضمن تطبيق هذا المبدأ منها تأمين أساليب تسجيل ملكية الأسهم والحصول على المعلومات المرتبطة بهذه الأسهم والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، وقد كان تركيز المنظمة على ضرورة إتاحة الفرصة للمشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة من خلال إعطائهم المعلومات الكافية في الوقت المناسب وحق السؤال لأي من أعضاء المجلس (علم الدين، 2016).

2- **المبدأ الثاني: المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين:**

من باب تأكيد حماية رأس المال للشركة من جانب الأطراف ذات العلاقة به من مديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين ذوي النسب الحاكمة في الشركة جاء هذا المبدأ الثالث لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتأكيد ثقة المستثمرين، وتحقيقاً لهذا المبدأ وضمان نشاط الشركة وضعت المنظمة مجموعة من الإرشادات في هذا المجال مثل التأكيد على مساواة المعاملة بين المساهمين دون التمييز للبعض على حساب الأخر، حيث يكون لهم نفس الحقوق وأن يتم الإدلاء بالأصوات وفرزها عن طريق أمناء محايدين وإعطاء الحق للمساهمين بالتصويت دون عوائق (عبدالله، 2013).

3- **المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:**

هدف هذا المبدأ واضح وهو الاستثمار في رأس مال الشركة، وكان بعض الخصائص التي تكمن في هذا المبدأ مثل احترام حقوق هذه المصالح وتقرير تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم، ووضع خطط لمشاركة العمال في الإدارة والقدرة على إعطاء البيانات الكافية حول مالية الشركة في وقتها، والتواصل المباشر مع أعضاء مجلس الإدارة، والتعبير عن رأيهم في بعض الوسائل المتعلقة بمالية الشركة وإدارتها (سليمان، 2014).

4- **المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية**

دون تحقيق هذا المبدأ للشركة لن تكون هناك فرصة مناسبة لتحقيق وتنفيذ المبادئ الأخرى التي تضمنتها الحوكمة، لذلك يعتبر من اهم المبادئ ويدعى روح المبادئ، وتستطيع الشركة جذب رؤوس الأموال وتوفير الثقة فيها وفي إدارتها

والحفاظ على سمعتها في السوق إن قامت الشركة بالإفصاح عن كل ما يتعلق بها، ولتحقيق هذا المبدأ وضعت المنظمة بعض الخطط التي تلتزم بها الشركات مثل الإفصاح عن الأمور المالية وأهدافها وملكيات الأسهم مثل الملكيات الكبيرة التي لها تأثير على صنع القرار وأسماء المراجعين الخارجيين للشركة وجميع العمليات التي تدخل فيها الشركة مع أقارب لأعضاء في إدارة تلك الشركة والموضوعات الخاصة بالعاملين (خضر، 2012).

5- **المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة**

لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مهام ووظائف يجب الالتزام بها، وعند مخالفة أي من تلك المهام توقع عليه عقوبة، لهذا أتى هذا المبدأ لضمان قيام أعضاء مجلس الإدارة بمسؤولياتهم، من خلال تركيزهم على المسؤوليات التي تقع على عاتق كل عضو، وأن يتضمن إطار الحوكمة بعض من الالتزامات والإرشادات يجب الأخذ بها لاستمرارية نشاط أعضاء مجلس الإدارة الفعال، ومن ضمن تلك الإرشادات المساواة في المعاملة مع جميع المساهمين والإفصاح الجيد لكل ما يتعلق بالشركة وخططها لضمان مساءلتهم عند عدم تنفيذها وتوضيح ما يستحق أعضاء مجلس الإدارة من مكافآت نتيجة لأعمالهم وأساس هذه المكافآت، أن يضمن تحقيق معنى الشفافية في عملية الاختيار لأعضاء المجلس بحيث أن جميع المساهمين لهم الحق في الاختيار، وهنالك أعضاء غير التنفيذيين وهم أعضاء مجلس الإدارة ويجب أن لا يكونوا أحد الموظفين في تلك الشركة لإبداء كل موظف رأيه الخاص والمستقل وحكمه الشخصي على أداء مجلس الإدارة (حسام الدين، 2014).

ثانيًا - التدقيق الشرعي

مفهوم التدقيق الشرعي

يعرف التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية بأنه «نوع من أنواع التدقيق الملازمة لأعمال وأنشطة المصارف الإسلامية، حيث مُيز بدوره بتحديد ما هو موافق للشريعة الإسلامية ويقره، ويتجنب ما هو مخالف للشريعة الإسلامية ويستبعده» (شحاته، 2005).

وعرفه منطقجي (2009) على أنه «شكل من أشكال الرقابة الإدارية، فالإدارة تعمل بنظرية الوكالة؛ من حيث إنها وكيلة عن المساهمين الذين يرغبون بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية».

ويمكن تعريفه أيضاً على أنه «أحد مكونات نظام الرقابة الداخلية بحيث يمثل وحدة إدارية ضمن مكونات الهيكل التنظيمي لمؤسسة ما، والتي تتمثل وظيفتها بمساعدة الإدارة في التحقق من حسن أداء مكونات الرقابة الداخلية، وتتميز المؤسسات المالية الإسلامية بوجود تدقيق داخلي شرعي يُكمل عمل الهيئات الشرعية» (مشعل، 2004).

ويعرفه الفزيع (2010) على أنه «التدقيق الذي يساعد المؤسسات المالية الإسلامية؛ فيسهم في القيام بمسؤولياتها في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية».

نشأة التدقيق الشرعي

بدأت الصناعات المالية الإسلامية والمصارف خاصة منها باتخاذ التدقيق الشرعي من أجل تحقيق هدفه وذلك بالالتزام بالشريعة الإسلامية، لسماح الهيئة بالأطر العامة ومجمل العمل، وذلك من غير الدخول في التفاصيل التي تقوم بها الممارسة العملية بمواصفاتها الفنية المختلفة، مما أدى حتما على تحقيق الهدف في تطوير ما يجاري العمل اليومي، وعند استطلاع فنيات العمل اليومي ظهر وجود العديد من وسائل المتابعة أفضلها التدقيق، وحيث أن للتدقيق اتجاهين داخلي وخارجي، بدأ فقط بالداخلي، وكانت الهيئة الشرعية بدور الخارجي منه (بهراوة وبوكروشة، 2015).

ويرى الباحث أن لاعتماد التدقيق الشرعي ضرورة ملحة لحاجات الإدارات لمواكبة التقدم والتطور في عملياتها، ورغبة منها في الابتعاد عن الوقوع في أي محظور شرعي، لذلك أُعتمد في المؤسسات الصغيرة والكبيرة والمتوسطة باختلاف مستوياته إداريًا وهيكليًا.

الأخذ بساعات الوسم كآلية للتأكد من الوقت الذي تم به التنفيذ، حيث نجد أن هذه الخصوصية أكثر ما تكون في عمليات الخزينة وعلى رأسها الصرف، وكذلك في عمليات المساومة والمرابحة،

دور الحوكمة المؤسسية في التدقيق الشرعي

تتعلق الحوكمة المؤسسية بمدى مساهمة المستشارين الشرعيين ودورهم الكبير في تطوير سوق المالية الإسلامية ويكون لهم الدور الأكبر في ضمان الحصول على الخدمات المالية المتطابقة مع الشريعة الإسلامية للعميل من قبل المؤسسات المالية الإسلامية، حيث إنها تصدر الفتاوي وتقدم المشورة في المسائل الشرعية، يعتبر من الواجبات الأساسية للمستشار الشرعي في المرحلة الأولى من التمويل الإسلامي في بيان الحلال والحرام في المعاملات المالية. وهذا كان شائعاً في بدايات المصرفة الإسلامية المعاصرة، ولأن العلماء هم أهل الفتوى والإجازة جعل المؤسسات المالية تستعين بهم.

إلا أن من الملاحظ في هذه الأيام بأن الأمور قد اختلفت بحيث أصبحت واجبات المدقق الشرعي أكثر شمولا مما كانت عليه سابقا، مثل دورهم في استحداث منتجات جديدة قابلة للتسويق في الأسواق المالية والبحث عن الأدوات المالية الأخرى. وحتى اليوم، هناك العديد من الجوانب المالية التي لا تزال تحتاج إلى البحث والتحري، مثل المراجعة الشرعية والتدقيق والأدوات الإسلامية لإدارة المخاطر. ولكن بنضج العلماء وبتطوير السوق أكثر والمضي إلى ما بعد مرحلة الإنشاء والتأسيس، يتوجب على المدقق الشرعي القدر الكبير من المساهمة والمشاركة في سبيل تطوير المالية الإسلامية، دون الاقتصار لهذا الدور على توفير المنتجات الأساسية فحسب (العجلوني، 2012). حيث أن هناك عدد من الأمور يجب على العلماء في الهيئات الشرعية الاستشارية القيام بها (بهراوة وبوكروشة، 2015):

1- التأكد بأن تطوير المنتج المالي يسير وفق المبادئ والمعايير الشرعية المقبولة، سواء كانت تلك المعايير قد ثبت إقرارها محليا أو حتى دولياً. حيث أدى النمو والتطور السريع للتمويل الإسلامي إلى وضع المعايير الشرعية وأنظمة تطوير المنتجات، والهيئات الدولية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، أو الهيئات الوطنية مثل المجلس الاستشاري الشرعي للبنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى. باختصار فإن مهمة العلماء هو ضمان تطبيق واتباع هذه المعايير من أجل الحفاظ على مستوى عال من النزاهة في قراراتهم.
2- وجوب التحقق من فهم الممارسين والموظفين اللذين تقع على عاقتهم تطبيق قرارات الهيئة الشرعية.
3- أن يكون علماء الشريعة مؤهلين للتدقيق في الوثائق ذات الصلة فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات، لأن عدم الأهلية أو الإهمال قد يؤدي إلى عدم الموافقة مع الشريعة والعواقب القانونية السلبية. لذا، يجب أن يكون لدى أعضاء الهيئات الشرعية المعرفة الكافية من العلوم الشرعية، والجوانب القانونية والفنية للمنتجات والمعاملات. كما وينبغي على المستشارين الشرعيين أن يشاركوا في تطوير المنتجات من بداية تجهيز المعاملة وحتى إبرام العقد، مما سيمكنهم من السيطرة على لغة العقد، لأنهم لا محالة سيحتاجون إلى دراسة جميع البنود، والمصطلحات والشروط والعقود الثانوية التي يحتوي عليها العقد الرئيسي، والمستندات الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على العلماء المعرفة الكاملة بالغرض من المنتجات المالية وكيفية تفعيلها. إذا لابد لهم من التحقق بأن تلك المنتجات لها أهداف طيبة وأنها ليست مجرد وسيلة لارتكاب المحرمات، إذ لا يجوز أي نوع من الإهمال في إدارة السيولة في المالية الإسلامية أو تسييرها إلى الأنشطة المحرمة. لو جاز ذلك لأدى بجهود بناء النظام المالي الإسلامي إلى الخسران فمن القواعد الفقهية المقررة أن الوسائل تأخذ حكم مقاصدها، فالوسيلة إلى المحرم محرمة. من اجل ذلك، وجب على العلماء تجنب الأنشطة المنكرة، المشكوك فيها والحيل المحرمة.

علاوة على ما سبق، يجب على العلماء أيضاً تقييم الآثار الاقتصادية للمنتج بالنسبة إلى الأمة كافة، وهذا يتطلب منهم اعتبار المقاصد الشرعية. فمن المفترض أن تكون المنتجات المالية الإسلامية تسهيلاً للأمة وليس عبئا عليهم فالإسلام يعتبر هذه المقومات أحد اهم أساسيات الحياة البشرية. ولذلك ينبغي مراجعة التمويل الإسلامي على مستوى الأمة، كما ينبغي أنه يخدمها بطريقة فاعلة، على سبيل المثال: يجب أن لا تهمل منتجات بيع التجزئة، على الرغم من كون منتجات بيع الجملة أكثر ربحاً في بعض الأحيان، إلا أنه يجب على النظام المالي الإسلامي، وهو ملقب عادة بالنظام المعنوي والأخلاقي، أن يساهم حقيقة في النمو العام للثروة، والتنمية، بما يعزز من الرخاء المشترك.

أما بالنسبة للجانب الآخر الذي تحتاج المالية الإسلامية تعزيزه هو الحكمة وغرس القيم الإسلامية في العمليات التجارية والمؤسسات المالية وإدارتها، مما يؤدي إلى نتائج طيبة من تيسير وتحسين ومراجعة الحسابات والتدقيق، بما يكفل الالتزام بأخلاقيات الإدارة الإسلامية، وحماية حقوق العملاء والمستثمرين، وضمان مساءلة ومحاسبة المؤسسات المالية.

وفي هذا المقام لابد من الإشارة إلى أن وظيفة مجلس الشريعة المركزي في البنوك المركزية، لا تقتصر على الدور الاستشاري، بل عليه تنسيق إصدار الفتاوى والقرارات، والمنتجات التي طورها المجلس نفسه، والتعاون والتوثيق مع المسؤولين في الجهاز التنظيمي، والاقتصاديين، وخبراء المالية، من أجل تسهيل تطبيق القرارات والفتاوى وتفعيلها، كما وينبغي للمجلس العمل على انسجام الفتاوى وبذل الجهد في سبيل التنمية العالمية للتمويل الإسلامي. فالنظرة العامة لهذا المجلس بأنه يمثل آراء كل العلماء مما يترتب عليهم تحمل نتيجة ما يصدر عنهم من قرارات وفتاوى.

ثالثاً - الدراسات السابقة

دراسة قدوري والعفيفي (2018) بعنوان: «واقع التدقيق الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية: حالة البنوك الإسلامية العاملة بمدينة سيدي بلعباس، الجزائر»، هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى التزام الهيئات المالية والمصرفية الإسلامية الواقع مقرها بولاية سيدي بلعباس في الغرب الجزائري بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال فحص مدى اعتمادها على التدقيق الشرعي كآلية لتحقيق ذلك، وتم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات وتم تحليل البيانات ومعالجتها باستخدام برامج التحليل الإحصائي لتفسير آراء المستجيبين.

أظهرت النتائج أن البنوك محل الدراسة تعتمد على التدقيق الشرعي بشقية الداخلي والخارجي لمختلف المعاملات المالية التي تتم بينها وبين زبائنها، وذلك بشكل غير مباشر باعتبارها إدارات فرعية خاضعة للتسيير المركزي للشركة الأم، أظهرت أيضاً عدم توفر مكاتب تدقيق مختصة بالمعاملات المالية الإسلامية.

أوصت الدراسة بضرورة إقامة هيئات شرعية فرعية تابعة للهيئة الرئيسية للقيام بعمليات التدقيق الشرعي الداخلي للمعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، كما أوصت بإنشاء مكاتب تدقيق مكونة ومختصة بعمليات التدقيق الخارجي للمعاملات المالية الإسلامية، وأيضاً تعزيز موقع الرقابة الشرعية ورفدها بالكوادر البشرية الكافية وتأهيلها والتطوير المتواصل لها.

دراسة عبادة وجرادات (2018) بعنوان: «مدى استجابة البنوك الإسلامية الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي»، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الوضوح والشفافية في المصارف الإسلامية الأمر الذي يسهم في تعزيز المركز المالي مما يساهم في النجاح، حيث ركزت الدراسة على أهمية تعزيز آليات المحاسبة والمساءلة في المصارف الإسلامية ودور الحاكمية المؤسسية في ضبط العمل المؤسسي ورفع كفاءته ودور الأحكام الشرعية في إرساء قواعد الحاكمية وعقد مقارنه بين مصرفيين إسلاميين في تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية التي اقرها البنك المركزي الأردني.

أظهرت النتائج أن هنالك أوجه تشابه ونقاط اختلاف في درجة استجابة كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي لتعليمات البنك المركزي الخاصة بالحاكمية المؤسسية، وأن العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية بحاجة إلى انضباط بالحاكمية المؤسسية بشكل اكبر لتحقيق أفضل النتائج المرجوة تجاه المتعاملين والحفاظ على حقوق المساهمين والمستثمرين.

أوصت الدراسة بضرورة الاعتناء بالحاكمية المؤسسية من قبل البنوك الإسلامية بشكل أكبر وتدريب الهيئات الشرعية والعاملين لدى المصارف الإسلامية على أسس الحاكمية المؤسسية، وضرورة عمل نماذج إلكترونية يزود بها كل عضو للعمل وفق ضوابط إدارية وشرعية بشكل علني مما يتيح للمساهمين والمتعاملين الاطلاع على أعمال الهيئات الشرعية وسير اجتماعاتها وقراراتها، والارتقاء بمستوى العاملين بالمصارف الإسلامية عبر تطبيق نماذج الحاكمية المؤسسية الرشيدة وفق الضوابط الشرعية بشكل كبير.

دراسة الأسرج (2017) بعنوان: «دور أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية وتطويرها»، هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية وتطويرها وتجانسها، وطبيعة تنظيم وإدارة الجودة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وبيان فيما إذا كان لتطبيق أدوات الحوكمة على النظام الشرعي الذي يعمل في إطار المؤسسات المالية الإسلامية يساعد في تلافي الكثير من العيوب الهيكلية التي ترتبط ارتباطا جوهريا بما يعرف بمفهوم الحوكمة المؤسسية.

أظهرت النتائج أن حوكمة أنشطة الرقابة الشرعية هي نظام لتشغيل وتنظيم أنشطة الرقابة الشرعية بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل، وأن العناصر الرئيسية للحوكمة السليمة لأنشطة الرقابة الشرعية هي الشفافية،

والمسؤولية، والعدالة، والنزاهة، ويمكن أن تقوم أركان استراتيجية حوكمة الرقابة الشرعية على التقييم الأساسي، والانتشار والتعليم، تطوير وتأسيس آليات حوكمة الرقابة الشرعية، وبناء القدرات والتطبيق والمتابعة.

أوصت الدراسة بضرورة التواصل مع أصحاب المصالح في المالية الإسلامية من أجل تعميق فهمهم بأدوات الحوكمة والإسهام في تطبيقها في صناعة المالية الإسلامية، الدعوة لعقد مؤتمر عالمي لصياغة إطار عمل واضح لحوكمة أنشطة الرقابة الشرعية والعمل الاستشاري الشرعي من أجل تنظيمها وتجانسها، وأوصت بتوفير دليل إرشادي شامل لمجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة المالية الإسلامية حول كيفية تأدية واجباتها المتعلقة بالقضايا الشرعية، ودراسة مدى إمكانية اعتماد إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

دراسة Khalid et al. (2018): بعنوان "Competency and Effectiveness of Internal Shariah Audit in Islamic Financial Institutions" كفاءة وفعالية التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية، هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة المفاهيمية التي تربط بين كفاءة وفعالية المدققين الشرعيين الداخليين في المؤسسات المالية الإسلامية حيث تم استخدام نظرية مقاصد الشريعة للربط بين الكفاءة والفعالية للمدققين الشرعيين، وبيان الأدوار والمسؤوليات التي يجب إشغالها وتأديتها من قبل المدققين الشرعيين في المؤسسات المالية الإسلامية، ومحاولة إقامة علاقة بين الكفاءة والفعالية من منظور إسلامي.

أظهرت النتائج أن عناصر كفاءة التدقيق التي تمثلت بالمعرفة، التأهيل العلمي، المهارة، الخبرة، التدريب، هي عناصر ومتصلة بأساس فعالية التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق الهدف من مقاصد الأحكام الشرعية، وأن هناك عنصر أخر وهو تهذيب النفس له أهمية عند المدقق الشرعي الداخلي لما يعود بالفائدة على المجتمع.

أوصت الدراسة بإجراء مزيد من الأبحاث والدراسات حول فعالية المدققين الشرعيين الداخليين والبحث في إمكانية إدخال متغيرات أخرى مثل الاستقلالية، وأداء الأعمال للمدققين الشرعيين، لما له تأثير على العلاقة بين الكفاءة والفعالية التي تخص المدققين الشرعيين الداخليين.

دراسة Khalid et al. (2018) بعنوان: "The Role of Shariah Supervisory Board on Internal Shariah Audit Effectiveness: Evidence from Bahrain" دور هيئة الرقابة الشرعية على فاعلية التدقيق الشرعي الداخلي: أدلة من البحرين، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور هيئة الرقابة الشرعية في فعالية التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، حيث استخدمت الدراسة مرحلتين من جمع البيانات وتحليلها كانت المرحلة الأولى تخص الأطر الأدبية الخاصة بهذا الموضوع والمرحلة الثانية هي المقابلات مع هيئة الرقابة الشرعية ورئيس وإدارات قسم التدقيق الشرعي الداخلي التي تعتبر مهمة داخل المؤسسات المالية الإسلامية، وكان الهدف أيضا فحص استقلالية التدقيق الشرعي الداخلي.

أظهرت النتائج أن التواصل المباشر بين التدقيق الشرعي الداخلي ومجلس الإدارة يعزز ويقوي إدارات التدقيق الشرعي الداخلي، كما أظهرت النتائج أن استقلالية التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية له علاقة بفاعلية التدقيق الشرعي، وأن هنالك دور لهيئة الرقابة الشرعية على فاعلية التدقيق الشرعي الداخلي لأنها تعتبر الجهة التي توجه وترشد التدقيق الشرعي الداخلي.

أوصت الدراسة بإجراء دراسات تخص نفس الموضوع ولكن بزيادة عدد المتغيرات مثل حجم التدقيق الشرعي الداخلي، والتعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وحجم التدقيق الداخلي.

دراسة Yasoa et al. (2018) بعنوان: "Shariah Audit Effectiveness in Islamic Banks: A Conceptual Framework" فعالية التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية: إطار مفاهيمي، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية فعالية التدقيق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية حيث يهم هذا الموضوع العديد من الأطراف مثل هيئة الرقابة الشرعية وإدارة البنوك وواضعي السياسات والمنظمين والمساهمين والمجتمع بشكل عام، حيث إن التدقيق الشرعي الداخلي جزء مهم من البنوك الإسلامية وذلك لضمان التزام هذه البنوك بأحكام الشريعة الإسلامية لذلك يعتبر احد خطوط الدفاع لعدم تعارض العمليات المصرفية في البنوك الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أظهرت النتائج أنه على الرغم من أهمية فعالية التدقيق الشرعي الداخلي كآلية لحوكمة الشركات إلا أن هنالك مؤلفات نادرة تعالج هذه المسألة، كما بينت أن فعالية التدقيق الشرعي الداخلي قادرة على التخفيف من تكرار عدم

الامتثال للأحكام الشرعية في البنوك الإسلامية، وبينت أن أهم العوامل التي تساهم في فعالية التدقيق الشرعي الداخلي هي كفاءة المدققين الشرعيين، استقلالية المدققين الشرعيين، دعم الإدارة، الأنشطة التي يقوم بها المدققين الشرعيين.

أوصت الدراسة بأنه من المهم إجراء دراسة تشمل العوامل الرئيسية التي تساهم في فعالية التدقيق الشرعي الداخلي على خلاف العوامل التي تم بحثها في هذه الدراسة مثل التدين، الأخلاقيات الإسلامية، مما لهذه العناصر الدور في المساهمة في تحسين الأداء والرضا بالإضافة إلى الفعالية.

مشكلة الدراسة

نظرًا لما شهدته المالية الإسلامية من تطورات ونمو في السنوات الأخيرة من حيث أحجام أصولها ومن حيث أعداد المؤسسات الإسلامية، التي يتصف عملها فقط وفقاً للشريعة الإسلامية، حيث إن تطبيق حوكمة الشركات داخل أي نظام تعمل في حدوده المؤسسات الإسلامية يساعد في الحد من العيوب الهيكلية المرتبطة بتلك المؤسسات. ولا شك بأن التدقيق الشرعي أصبح فنًا علميًا له آلياته وأصوله وفنياته المتشعبة بينه وبين مبادئ التدقيق المعروفة، كما تعتبر أساليب التدقيق الشرعي بأنها المحدد للإطار الذي يخص الخطط التنظيمية في عملية التدقيق، مما له الدور في رفع قدرة المؤسسات الإسلامية باتخاذ أي قرارات كفيلة بحماية أصولها والابتعاد عن المخاطر والتحديات، كما أن المؤسسات الإسلامية تزداد تعقيد من خلال وجود مجلسين هما مجلس الإدارة ومجلس الشريعة والذي يعرف بهيئة الرقابة الشرعية والتي تتداخل أهدافها ووظائفها فينعكس على العمل المؤسسي فلا يخلو من الصعوبات.

لذلك تتبلور مشكلة الدراسة بالإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر لحوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن؟
وينبثق عنه الأسئلة الفرعية على النحو الآتي:

أ- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α =< 5%) لمبدأ حماية حقوق المساهمين على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية؟

ب- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α =< 5%) لمبدأ العدالة والمساواة بين المساهمين على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية؟

ج- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α =< 5%) لمبدأ دور أصحاب المصالح الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية؟

د- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α =< 5%) لمبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية؟

هـ- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α =< 5%) لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية؟

أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها فان هدف الدراسة يتمحور حول تحقيق الأهداف التالية:

- بيان اثر حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن.
- بيان اثر مبدأ حماية حقوق المساهمين على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن.
- بيان اثر مبدأ العدالة والمساواة على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن.
- بيان اثر مبدأ دور أصحاب المصالح على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن.
- بيان اثر مبدأ الإفصاح على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن.
- بيان اثر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن.

أهمية الدراسة

استعراضاً للأدبيات السابقة الخاصة بموضوع البحث التي أظهرت تزايد الاهتمام بالتدقيق الشرعي من جهة، وحوكمة الشركات من جهة أخرى حيث أن أسس ومبادئ حوكمة الشركات تعتبر من الأنظمة الحديثة سواء على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي، وأن الفهم الكامل والتطبيق الفعلي لحوكمة الشركات يساهم في تحقيق اكبر قدر من الشفافية والعدالة، الأمر الذي يؤدي إلى حماية حقوق أصحاب المصالح ويساهم أيضاً في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث أن هذه الأمور جميعها توفر فرصة لإجراء دراسات حول هذا الموضوع، لذا من المتوقع من هذه الدراسة بما ستكشفه من نتائج قد تساهم في زيادة المعرفة لدينا حول اثر حوكمة الشركات على المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن وتقديم معلومات مفيدة للمهتمين حول هذا المجال.

فرضيات الدراسة

بناء على أهداف الدراسة وأسئلتها وبعد الرجوع إلى الدراسات السابقة والأطر النظرية تم وضع الفرضيات التالية، حيث ستبحث الدراسة فرضية واحدة رئيسية وسيتفرع منها خمس فرضيات فرعية.

الفرضية الرئيسية H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α =< 5%) لحوكمة الشركات بمبادئها (مبدأ حماية حقوق المساهمين، مبدأ العدالة والمساواة بين المساهمين، مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، مبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في حوكمة الشركات) على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- **H_{01}**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α =< 5%) لمبدأ حماية حقوق المساهمين على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية.
- **H_{02}**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α =< 5%) لمبدأ العدالة والمساواة بين المساهمين على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية.
- **H_{03}**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α =< 5%) لمبدأ دور أصحاب المصالح على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية.
- **H_{04}**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α =< 5%) لمبدأ الإفصاح والشفافية على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية.
- **H_{05}**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α =< 5%) لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية.

أنموذج الدراسة

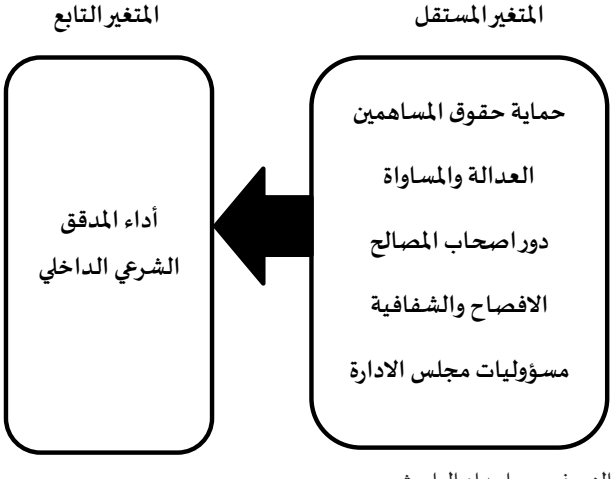

النموذج من إعداد الباحث

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف اختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات الدراسة والناتجة من دراسة أثر حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع المدققين الشرعيين الداخليين في المؤسسات الإسلامية. حيث تم

توزيع (40) استبانة، وتم استرداد (38) استبانة وكان الصالح منها للتحليل (35) استبانة، أي ما نسبته (87.5%) من الاستبانات الموزعة على أفراد العينة، أما الاستبانات المستبعدة فقد كان سبب استبعادها نقص البيانات وعدم استجابة الأفراد عن معظم العبارات الواردة فيها.

أداة الدراسة

تم تطوير استبانة خاصة لقياس أثر حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن. وذلك بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية ومجالها بالإضافة إلى إضافة بعض الفقرات ذات الخصوصية بالدراسة الحالية والتي تميزت فيها عن الدراسات السابقة والتي تتعلق بأداء المدقق الشرعي الداخلي ومبادئ حوكمة الشركات.

ويبين الجدول رقم (1) أقسام الاستبانة والأسئلة المخصصة لقياس كل متغير من متغيرات الدراسة.

جدول (1)
أقسام الاستبانة والأسئلة المخصصة لقياس كل متغير

أقسام الاستبيان	المتغيرات	عدد الأسئلة
الخصائص الديموغرافية	(العمر، الجنس، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، التخصص، شهادات ممارسة المهنة)	6-1
ثانياً: حوكمة الشركات	مبادئ حوكمة الشركات	25-1
ثالثاً: أداء المدقق الشرعي	أداء المدقق الشرعي الداخلي	13-1

وتم تصميم الإجابات على أداة البحث وفق مقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة الرقمية	5	4	3	2	1

وقد تم اعتماد التقسيم التالي لتحديد درجة الموافقة:

الحد الأعلى – الحد الأدنى = 5-1 = 4

ونظرا لوجود 3 درجات للموافقة (عدم الموافقة، الحيادية، الموافقة) فقد تم تقسيم الرقم 4 على 3 درجات 4/3 = 1.333

وبناء عليه تم توزيع الدرجات على النحو التالي:

1+1.333 =2.333 أي من 1 إلى اقل من 2.333 تشير إلى عدم الموافقة.

2.333 + 1.333 = 3.666 أي من 2.333 إلى أقل من 3.666 تشير إلى الحيادية.

+ 1.333 = 5 أي من 3.666 إلى 5 تشير إلى الموافقة.

صدق أداة الدراسة وثباتها

قام الباحث بعرض أداة الدراسة (الاستبيان) للتحقق من صدقها على (12) من الأساتذة الجامعيين والذين يتمتعون بخبرات وكفاءات لها علاقة بموضوع الدراسة – الملحق رقم (2)- يبين أسماء المحكمين لأداة الدراسة وذلك ليحكموا على مدى وضوح فقرات الاستبيان ومناسبتها ومدى سلامة الصياغة اللغوية ودقتها، وقد تم الاستفادة من آرائهم المقدمة سواء بالتعديل أو الحذف أو الإضافة، وتم إجراء اللازم من الحذف والتعديل وفقا لهذه التوجيهات والمقترحات وصولا إلى الاستبيان في صورته النهائية.

جدول رقم (2)
معامل كرونباخ ألفا لأداة الدراسة

المحور	معامل كرونباخ ألفا	عدد الأسئلة
مبدأ حماية حقوق المساهمين	0.843	6
مبدأ العدالة والمساواة بين المساهمين	0.891	5
مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	0.772	4
مبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات	0.792	5
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في حوكمة الشركات	0.714	5
أداء المدقق الشرعي الداخلي	0.85	13
مجموع الاستبانة	0.865	38

ثبات أداة الدراسة

ويقصد بثبات أداة الدراسة استقرار النتائج واعتماديتها وقدرتها على تقييم مدى التوافق والاتساق في نتائج الاستبيان في حال تطبيقه اكثر من مرة في ظروف متماثلة، وقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا Cronbach's (Alpha) كما هو مبين في الجدول رقم (2) حيث يقيس مدى التناسق في إجابات المبحوثين عن كل

الأسئلة الموجودة في المقياس، ويمكن تفسير كرونباخ ألفا بانه معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، وكلما ارتفعت قيمته كلما ارتفعت درجة الثبات حيث تكون القيمة مرتفعة إذا كانت اكبر من 80% ومتوسطة إذا كانت بين ال (70%-80%) ومنخفضة إذا كانت اقل من (70%) (Gujarati, 2004).

وعند النظر إلى قيم معامل كرونباخ ألفا يتبين إنها كانت قيمة مرتفعة ويدل على أن أداة الدراسة اتسمت بالتنوع بشكل جيد عند أخذ آراء المبحوثين.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام عدة أساليب إحصائية من اجل توظيف البيانات التي تم جمعها لخدمة أغراض هذا البحث وفيما يلي اهم هذه الأساليب:

1- اختبار ثبات أداة الدراسة Cronbach's Alpha: وقد تم استخدامه لفحص واختبار درجة ثبات إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة، وتعتبر القيمة ممتازة جدا إذا كانت اكبر من (80%) وجيدة إذا كانت بين (70%-80%) ومقبولة إذا كانت اقل من (70%).

2- التحليل الوصفي من حيث الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة العليا والقيمة الدنيا. والنسب المئوية والتكرارات لوصف الخصائص الديموغرافية للمستجيب.

3- اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة إذا كان بيانات الدراسة موزعة طبيعياً أم لا.

4- اختبار نموذج الانحدار المتعدد لمعرفة نتائج الدراسة.

وصف خصائص عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (35) استبانة تم توزيعها على المدققين الشرعيين الداخلين العاملين في المؤسسات الإسلامية في الأردن، حيث تم اختيارهم بطريقة عشوائية، والجدول (3) يوضح توزيع أفراد العينة.

1- بلغت أعلى نسبة تكرارات للمبحوثين الذين بلغت أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة بنسبة 54.3 من عينة الدراسة، بينما بلغت أقل نسبة تكرار للمبحوثين الذين بلغت أكثر من 50 سنة بنسبة 5.7% من عينة الدراسة، مما يعني أن فئة الأعمار من 30 إلى أقل من 40 سنة تمثل الفئة الأكبر للمجتمع المدروس.

2- بلغت أعلى نسبة تكرارات للمبحوثين الذكور بعدد 24 تكرار وبنسبة شكلت 68.6% من عينة الدراسة، في حين كانت نسبة المبحوثين من الإناث في عينة الدراسة 31.4% وبعدد تكرارات بلغ 11 تكرار، مما يعني أن فئة الذكور الشاغلة لوظيفة التدقيق الشرعي الداخلي أكبر من فئة الإناث.

جدول رقم (3)
توزيع أفراد عينة الدراسة

المتغير	الإجابة	عدد التكرار	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	7	20
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	19	54.3
	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	7	20
	أكثر من 50 سنة	2	5.7
	المجموع	35	100
الجنس	ذكر	24	68.6
	أنثى	11	31.4
	المجموع	35	100
المستوى التعليمي	بكالوريوس	10	28.6
	ماجستير	25	71.4
	المجموع	35	100
سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	10	28.6
	من 3 إلى أقل من 6 سنوات	18	51.4
	من 6-إلى أقل من 9 سنة	4	11.4
	9 سنوات فأكثر	3	8.6
	المجموع	35	100
التخصص	محاسبة	18	51.4
	علوم مالية ومصرفية	17	48.6
	المجموع	35	100
شهادات ممارسة المهنة	شهادة المراقب الشرعي (CISA)	2	5.7
	شهادة المراقب والمدقق الشرعي (CSAA)	4	11.4
	شهادة خبير كشف الاحتيال (CFE)	3	8.6
	شهادة الرقابة الداخلية (CICS)	3	8.6
	شهادة اختصاصي مكافحة غسيل الأموال (CAMS)	1	2.9
	أخرى	2	5.7
	لا يوجد	20	57.1
	المجموع	35	100

3- بلغ عدد المبحوثين الذين يحملون شهادة البكالوريوس 10 وبنسبة 28.6%، بينما بلغ عدد المبحوثين الذين يحملون شهادة الماجستير 25 وبنسبة 71.4% من عينة الدراسة مما يعنى أن هناك وعي كامل من ناحية المبحوثين بموضوع الدراسة.

4- بالنسبة إلى متغير سنوات الخبرة، بلغت أعلى نسبة تكرار للمبحوثين الذين يملكون من 3 إلى أقل من 6 سنوات بعدد 18 تكراراً وبنسبة 51.4%، بينما بلغت أقل نسبة تكرار للمبحوثين الذين يمكلون عدد سنوات الخبرة9 سنوات فأكثر بعدد 3 تكرارات وبنسبة 8.6% من عينة الدراسة، الأمر الذي يعني أن المدقق الشرعي الداخلي وظيفة مستحدثة وليست قديمة.

5- بالنسبة إلى متغير التخصص، بلغت أعلى نسبة تكرار للمبحوثين الذين يحملون شهادات في تحصص المحاسبة بنسبة 51.4% وبعدد تكرار 18، بينما بلغ عدد المبحوثين الذين يحملون شهادات في تخصص العلوم المالية والمصرفية 17 تكراراً وبنسبة 48.6% من عينة الدراسة، مما يظهر عدم وجود فروقات تقريبا بين التخصص للمدقق الشرعي الداخلي.

6- بالنسبة إلى متغير الشهادات المهنية، بلغت أعلى نسبة تكرار للمبحوثين الذين يحملون شهادات مهنية شهادة المراقب والمدقق الشرعي (CSAA) بعدد 4 تكرارات وبنسبة 11.4% بينما كان هناك عدد كبير من المبحوثين لا يملكون أي شهادات مهنية في مجال التدقيق الشرعي الداخلي وإنما يعتمدون على الخبرة العملية وكانت نسبتهم 57.1%، الأمر الذي يعني أن مهنة التدقيق الشرعي هي مهنة معتمدة على الخبرة اكثر من أي شهادة مهنية تتعلق بها.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

لغايات اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وتستخدم هذه الطريقة لغايات تقدير اثر متغير أو اكثر على متغير تابع واحد. وفيما يلي نتائج اختبار فرضيات الدراسة بحسب طريقة تحليل الانحدار:

جدول (4)
نتائج اختبار فرضيات الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل	B	T	Sig
أداء المدقق الشرعي الداخلي	الثابت	018-.	3.09	0.002***
	مبدأ حماية حقوق المساهمين	0.222	2.08	0.046*
	مبدأ العدالة والمساواة بين المساهمين	088-.	2.03-	0.05*
	مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	0.205	2.09	0.044*
	مبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات	0.33	2.25	0.032*
	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في حوكمة الشركات	0.314	3.40	0.002***
	R^2	%67.6		
	Sig	0.000		
	F	12.13		

يظهر من الجدول (4) أن قيمة R^2 التفسيرية بلغت 67.6% حيث فسر المتغير المستقل حوكمة الشركات بمبادئها (مبدأ حماية حقوق المساهمين، مبدأ العدالة والمساواة بين المساهمين، مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، مبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في حوكمة الشركات) 67.8% من بعد المتغير التابع (أداء المدقق الشرعي الداخلي) وهذا يشير أيضا إلى أن هناك متغيرات أخرى لم تدرس في هذا الدراسة تفسر 32.2% من الأثر على أداء المدقق الشرعي الداخلي وقد كان نموذج الانحدار دال إحصائيا حيث بلغت قيمة Sig (0.024) وهي اقل من 5% مما يعني قبول النموذج إحصائيا.

ويظهر الجدول أعلاه انه يوجد أثر إيجابي بين مبدأ حماية حقوق المساهمين وأداء المدقق الشرعي الداخلي حيث بلغت قيمة (Sig = 0.046) وقيمة (T = 2.08)، مما يعني على رفض الفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص «يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (5% >= α) لمبدأ حماية حقوق المساهمين على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية»

كما يشير الجدول أعلاه أن هناك علاقة سلبية بين مبدأ العدالة والمساواة بين المساهمين وأداء المدقق الشرعي الداخلي حيث بلغت قيمة (Sig = 0.05) وقيمة (T = -2.03)، مما يعني على رفض الفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص **«يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (5% >= α) لمبدأ العدالة والمساواة بين المساهمين على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية».**

كما يشير الجدول (4) أن هناك علاقة إيجابية بين مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات وأداء المدقق الشرعي الداخلي حيث بلغت قيمة (Sig = 0.044) وقيمة (T = 2.09)، مما يعني على رفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة التي تنص «**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (5% >= α) لمبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية**».

كما يشير الجدول (4) أن هناك علاقة إيجابية بين مبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات وأداء المدقق الشرعي الداخلي حيث بلغت قيمة (Sig = 0.032) وقيمة (T = 2.25)، مما يعني على رفض الفرضية الفرعية الرابعة وقبول الفرضية البديلة التي تنص «**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (5% >= α) لمبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية**».

وأخيراً يشير الجدول (4) أن هناك علاقة إيجابية بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في حوكمة الشركات وأداء المدقق الشرعي الداخلي حيث بلغت قيمة (Sig = 0.002) وقيمة (T = 3.40)، مما يعني على رفض الفرضية الفرعية الخامسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص «**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (5% >= α) لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية**».

الاستنتاجات:

1- أظهرت النتائج وجود أثر لحوكمة الشركات متمثله بمبادئها على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية، حيث بينت النتائج وجود أثر لمبدأ حماية حقوق المساهمين في حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية، كما يوجد أثر لمبدأ العدالة والمساواة بين المساهمين في حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية، ويوجد أثر لمبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية، كما أظهرت وجود أثر لمبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية، وأخيرا أظهرت وجود أثر لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية.

2- أظهرت النتائج أن المدققين الشرعيين الداخليين في المؤسسات الإسلامية اكثرهم لا يحملون شهادات مهنية وإنما يعتمدون على الخبرة العملية في هذا المجال.

3- تبين أن أكثر المدققين الشرعيين في المؤسسات الإسلامية هم حملة شهادة الماجستير، بغض النظر عن تخصصهم.

4- أظهرت النتائج أن غالبية المدققين الشرعيين هم أصحاب خبرة قليلة في هذا المجال حيث إن اكثرهم خبرتهم لا تتعدى الست سنوات

التوصيات

1- يوصي الباحث المؤسسات الإسلامية بضرورة إجراء برامج تدريبية للمدققين الشرعيين للحصول على شهادات مهنية تختص بالتدقيق الشرعي وعدم الاعتماد فقط على عنصر الخبرة.

2- يوصي الباحث بزيادة اهتمام الشركات الإسلامية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات لما لها من اثر مهم في تحسين ورفع أداء المدقق الشرعي الداخلي وأداء الشركات ككل.

3- يوصي الباحث بضرورة إجراء دراسات مستقبلية على عينة اكبر من الشركات لضمان أن نتائج الدراسة الحالية سليمة من المشاكل.

4- يوصي الباحث بضرورة البحث عن متغيرات أخرى لها علاقة بأداء المدقق الشرعي الداخلي وإجراء دراسات على هذه المتغيرات.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبو النصر، مدحت محمد محمود. (2015). ***الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة***. القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- الأسرج، حسين عبدالمطلب. (2017). ***دور أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية وتطويرها: مقالات في الإدارة الإسلامية***، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية.
- الربيعي، حاكم؛ وراضي، حمد. (2011). ***حوكمة البنوك وأثرها في أداء المخاطرة***. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الفزيع، محمد عواد. (2010). «دليل إجراءات التدقيق الشرعي»،***مجلة الشريعة والقانون***، العدد 41، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص272.
- بشير، بن عيشي؛ وتقرارت، يزيد. (2018). ***حوكمة الشركات من منظور محاسبي***. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- بهراوة، سعيد؛ وبوكروشة، حليمه. (2015). «حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي». ***المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية***. عدد 2.
- حسام الدين، عضبان. (2014). ***محاضرات في نظرية الحوكمة***. ط 2. عمان، الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- خشمان، تالا. (2015). «***أثر مبادئ الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية***». أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، الأردن.
- خضر، أحمد علي. (2012). ***حوكمة الشركات***. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- سليمان، محمد مصطفى. (2014). ***دور الحكومة في معالجة الفساد المالي والإداري***. ط 2. القاهرة، مصر: الدار الجامعية.
- شحاته، حسين. (2005). ***محاسبة المصارف الإسلامية***. ص 4. القاهرة، مصر: مكتبة التقوى للطباعة والنشر.
- صلاح، حسن. (2010). ***البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال معايير حوكمة المؤسسات المالية***. مصر: دار الكتاب الحديث.
- طالب، علاء فرحان؛ والمشهداني، إيمان. (2011). ***الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف***. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عبادة، إبراهيم عبد الحليم؛ وجرادات، محمود علي. (2018). «مدى استجابة البنوك الإسلامية الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي». ***المجلة العالمية للتسويق الإسلامي***، المجلد 7، العدد 2.
- عبد الله، عبد الكريم عبد الله. (2013). ***الحوكمة والإدارة الرشيدة: أداة الإصلاح وإرادة التطوير في المنطقة العربية***. ط3. بيروت، لبنان: دار المستقبل العربي.
- علم الدين، سلامة عبد الصانع أمين. (2016). ***دور الرقابة في حوكمة الشركات***. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- غضبان، حسام الدين. (2015). ***محاضرات في نظرية الحوكمة***. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- قدوري، هودة صلطان؛ والعفيفي، عبد الرحمن نعجة. (2018). «واقع التدقيق الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية: حالة البنوك الإسلامية العاملة بمدينة سيدي بلعباس، الجزائر». ***مجلة الأعمال العالمية وريادة الأعمال الاجتماعية***. المجلد 4. العدد 11.
- مشعل، عبدالباري بن محمد بن علي. (2004). «استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآلية العمل»، ***المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين***، 3-4 أكتوبر.
- منطقجي، سامر مظهر. (2009). «التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية». ***بحث مقدم لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية***، الجامعة الإسكندنافية، النرويج، ص 2.

ثانيًا - المراجع باللغة الأجنبية:

- Gujarati, D. N. (2004). ***Basic Econometrics***. 4th Edition. McGraw-Hill Companies.
- Khalid, Azam; Haron, Hasnah and Masron, Tajul. (2018). "Competency and Effectiveness of Internal Shariah Audit in Islamic Financial Institutions", ***Journal of Islamic Accounting and Business Research***. Vol. 9, No. 2.
- Khalid, Azam; Haron, Hasnah and Masron, Tajul. (2018). "The Role of Shariah Supervisory Board on Internal Shariah Audit Effectiveness: Evidence from Bahrain", ***Academy of Accounting and Financial Studies Journal***. Vol. 22, No. 5.
- Yasoa', Mohd; Abdulah, Wan and Endut, Wan. (2018). "Shariah Audit Effectiveness in Islamic Banks: A Conceptual Framework", ***Journal of Humanities***. Vol. 2, No. 10.

The Impact of Corporate Governance on the Performance of the Internal Shari Auditor In Islamic Institutions Operating in Jordan

Dr. Saqer Sulaiman Al-Tahat
Accounting Department
Faculty of Economics and Administrative Sciences
AL-Bayt University
Dr.altahat@aabu.edu.jo

Awad Adel Quran
Researcher, Accounting Department
Faculty of Economics and Administrative Sciences
AL-Bayt University
Awadquraanaaq90@gmail.com

ABSTRACT

The study aimed to identifying the effect of corporate governance on the performance of the internal Shari auditor in the Islamic institutions operating in Jordan. The study used descriptive analytical method to arrive at the results of the analysis of the study data collected by designing a questionnaire for the study to be distributed to the study sample, (40) questionnaires on the sample, and (35) valid questionnaires were retrieved. The study found that there is an impact of the principle of protecting the shareholders' rights, the principle of equity and equity among the shareholders, the role of stakeholders in corporate governance, and the impact of the principle of disclosure and transparency in corporate governance on the performance of the internal Shari auditor in Islamic institutions.

Finally there is an impact of the principle of the responsibilities of the board in corporate governance on the performance of the internal Shari auditor in Islamic institutions. The study recommends that training programs should be conducted for Shari auditor to obtain professional certificates related to forensic auditing and not rely solely on the experience component.

Keywords: *Corporate Governance, Internal Shari Auditor, Internal Auditor Performance, Islamic Institutions.*